

الصحة الإثنية في إفريقيا

د. بهاء الدين مكاوي

Abstract:

The main hypothesis of the present study is that ethnic and cultural diversities are so much spread. This concludes that homogeneity of a state in the contemporary era becomes an exception. The African continent is characterized by such a special situation which distinguishes it from all other parts of the world. Such unique characterization is a result of the historical development of the continent.

مقدمة :

تعد التعددية الإثنية (العرقية - الثقافية) هي السمة المميزة لعالم اليوم إذ لا تكاد تخلو منها إلا قلة قليلة من الدول . وفي هذا الصدد تشير بعض الدراسات العلمية إلى أن الدول التي يمكن وصفها بالتجانس (النسبي) لا تتعدى كثيراً إلى ٩٪ من مجموع دول العالم ^(١) . كذلك فالملاحظ هو أن هذه الظاهرة ليست خاصة بدول العالم الثالث ، كما يحاول البعض تصويرها ، فمثلاً توجد في أكثر بلدان العالم تخلفاً وفقراً في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ، توجد في أكثرها تقدماً وغنى في أوروبا وأمريكا وغيرها .

ومع ذلك فإن هذه الظاهرة تعد أكثر وضوحاً وتعقيداً في القارة الإفريقية منها في أية بقعة أخرى من العالم ، حيث تمثل إفريقيا نموذجاً متفرداً في مجال التعددية الإثنية من عدة أوجه ستتطرق لها الدراسة لاحقاً .

إن المشاكل الناجمة عن التعدد الإثني والمتعلقة بمسائل التكامل القومي أو ما يشار إليها أحياناً باسم أزمة الهوية ، تعد أكبر المعضلات التي واجهت إفريقيا في مرحلة ما بعد الاستقلال . لقد أدت هذه المشاكل إلى صراعات عصفت بالاستقرار السياسي في كثير من الدول الإفريقية فأنصرفت الحكومات الإفريقية عن مهامها التنموية ، لمواجهة التعقيدات التي خلفتها الصراعات الإثنية ، ولعل ذلك كان أمراً طبيعياً ، لأنه يستحيل على الدولة أن تؤدي وظيفتها على الوجه الأكمل ، وأن تحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة دون أن تحقق التكامل القومي بين الجماعات المختلفة المكونة لها . وبالتالي فيمكن القول إن انتشار هذه الظاهرة أضاع فرص التنمية في القارة الإفريقية عموماً .

♦ قسم العلوم السياسية - كلية التجارة جامعة النيلين.

(١) نيفين عبد المنعم مسعد ، (الأقليات والاستقرار السياسي في الوطن العربي) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ١٩٨٨ ، ص ١ .

إن هذه الدراسة لا تطمح إلى الوقوف على تفاصيل المشاكل الإثنية في إفريقيا، ذلك أن الصراعات الإثنية في إفريقيا أكثر من أن تحصى ، وإنما تهدف فقط للوقوف على جوانب التميز والخصوصية في الإثنية الإفريقية ، والأسباب التي قادت إلى ما يمكن تسميته بـ (الصحة الإثنية في إفريقيا).

١- جذور الأزمة :

تؤكد المصادر التاريخية أنه ، ومنذ العصر الحجري في إفريقيا (قبل حوالي ١٢ ألف سنة) وجدت في إفريقيا ثلاث سلالات متميزة هي : شعب الكولي (Kholi) في جنوب إفريقيا من "الهوتنتوت" و"البوشمان" ، وشعب التوا (Twa) من الأقزام (Pygmies) في أحراش الكنفو ، والزنوج (Negros) وقد وجدوا في منطقة البحيرات العظمى وحوض النيل والتحموا مع المجموعات الحامية من الكوشيين (Cushitic) في السودان وشمال إفريقيا ومع الهجرات السامية الواردة من الجزيرة العربية^(٢).

على أن مما تجدر الإشارة إليه هو أن الأوضاع السياسية والاقتصادية كانت تسير سيرها الطبيعي ، ولم تكن للحدود السياسية آنذاك أهمية كبيرة حيث "سادت مفاهيم للحيز المكاني لا تعدو كونه يمثل إقليمًا عشبيًا بالنسبة للشعوب الرعوية ، أو إقليمًا مملوكًا ملكية شرعية وقانونية بالنسبة للشعوب الزراعية"^(٣). وعلى الرغم من عدم توفر المعلومات الموثقة عن تلك الفترة ، لكن قرائن الأحوال تشير لعدم وجود صراعات بين هذه الجماعات ، وذلك لعدم وجود احتكاكات بينها ، حيث كانت كل جماعة منها تحتل منطقة معينة من القارة وتعدّها موطنًا لها . كما أن هذه الجماعات لم ترتبط فيما بينها بكيان سياسي تتنافس على السلطة فيه ، وفي أسوأ الحالات ربما قامت بعض الصراعات حول المراعي أو الأراضي الزراعية أو ما شابه ذلك.

إلا أن الحقبة الاستعمارية مثلت انقطاعًا في مسيرة التطور الطبيعي للقارة الإفريقية ، حيث وضع الاستعمار الحدود الإفريقية وكان لذلك أثره على مستقبل القارة لأن هذه الحدود رسمت على يد المستعمرين (عشوائيًا) وذلك في مؤتمر برلين ١٨٨٥م ، الذي تم فيه تقسيم القارة بين القوى الاستعمارية والذي عدّ أكبر عملية اغتصاب تتعرض لها القارة الإفريقية خلال تاريخها الطويل.

(٢) أنس مصطفى كامل ، (الصراعات الإثنية في حوض النيل والنظام الدولي الجديد) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٧) ، يناير ١٩٢٢م ، ص ٣٧ .

(٣) محمود أبو العنين ، (إفريقيا والتحويلات الراهنة في النظام الدولي) ، في : مصر وإفريقيا : الجذور التاريخية للمشكلات الإفريقية المعاصرة ، الهيئة العامة للكتاب ، ١٩٩٦م ص ٢٦٤ .

خريطة رقم (١) توضح
إفريقيا قبل التدخل الأوربي في العصر الحديث



المصدر : مجلة السياسة الدولية ، العدد (١٠٧) ، يناير ١٩٩٢م ، ص ٣٤ .

إن الحدود الاصطناعية (Artificial Boundaries) التي وضعت بواسطة المستعمرين الغربيين "لم توضع تعبيراً عن أوضاع سياسية أو حقائق اجتماعية ... إنما وضعت في معظم الأحيان على أسس تحكمية واعتباطية عبرت أولاً - وقبل كل شيء - عن المطامع التي كانت الدافع للدول الاستعمارية" ^(٤) .

لقد كانت نتيجة هذا التقسيم العشوائي أن توزعت الجماعة الإثنية الواحدة على عدة كيانات سياسية ، وعلى العكس من ذلك ، ضمت الدولة الواحدة كما هائلاً من الجماعات العرقية والثقافية المختلفة والتي لا تربط بينها أية صلات ، ولا يجمعها إحساس مشترك بالانتماء إلى قومية واحدة ، مما أدى في كثير من الأحيان إلى تنافر بين الجماعات التي ربطت بينها الحدود المصطنعة ، وقادت في

(٤) مدثر عبدالرحيم ، (فكرة الوحدة الوطنية) ، : المعجب أحمد الطريفي (تحرير) ، دراسات في الوحدة الوطنية في السودان ، مجلس دراسات الحكم الإقليمي (جامعة الخرطوم) ، الخرطوم ، ١٩٨٨م ، ص ١٦-١٧ .

أحيان أخرى إلى صراعات حادة ودموية بين الجماعات المكونة للدولة ، وهكذا اجتمعت داخل حدود الدولة الإفريقية جماعات مختلفة ومتنافرة ، وتقسمت جماعات عرقية منسجمة ومتحدة تماما إلى عدة دول فقامت بينها حدود وفواصل ، وأصبحت تتطلع إلى إعادة توحيد أنفسها مرة ثانية بالتمرد على دولها . لقد أصبحت المجتمعات الإفريقية مجتمعات تعددية تتسم العلاقات بينها بطابع العداء والصراع ، وأسهم قادة إفريقيا في تعقيد الأمور حينما أكد مؤتمر رؤساء الدول المستقلة في أديس أبابا في مايو ١٩٦٣م على ضرورة الإبقاء على الحدود الموروثة من الاستعمار ، حتى لا تقوم الدول الإفريقية باستعمار بعضها البعض استنادا إلى حجة الحدود التاريخية ، وقرر المؤتمر التمسك بهذه الحدود برغم كونها (تعسفية) ، كذلك أعلن مؤتمر القمة الإفريقي الأول بالقاهرة عام ١٩٦٤م تعهد كل الدول الإفريقية الأعضاء باحترام الحدود الموجودة عند حصولها على الاستقلال^(٥) .

إلا أن تلك القرارات والتعهدات لم تؤد إلى حل ناجع لمشاكل الحدود ، حيث استمرت النزاعات الحدودية بشكل دائم ، وأدت في كثير من الأحيان إلى حروب بين الدول المتنازعة . في ذات الوقت ، فإن الصراعات بين الجماعات الإثنية المختلفة داخل الدولة الواحدة ظلت هاجسا يؤرق السلطات السياسية في أغلب الدول الإفريقية دون أن تجد حلاً مقبولا .

إن تمسك القادة الأفارقة بالحدود التي أوجدها المستعمر كان خطأ فادحا ، لأنهم بذلك أبقوا على المشكلة التي خلفها الاستعمار والمتمثلة في الصراعات العرقية الناجمة عن الحدود المصطنعة . إن أهم ما يميز الحالة الإفريقية عن أوروبا - مثلاً - في هذا الصدد ، هو أن ما تم في أوروبا عقب انهيار الإمبراطوريات الضخمة قد تم تلافيه بعد قيام الثورات القومية التي غيرت خريطة أوروبا فوحدت بين الجماعات القومية التي قسمتها الحدود ، وألحقت الجماعات المختلفة بقومياتها ، بينما اضرب القادة الأفارقة قداسة على الحدود الموروثة ، خوفا مما ستجره مسألة تغيير الحدود من صراعات وفوضى ، بل ضمن ذلك في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية . وبإبقائهم على الحدود الموروثة ، أبقى القادة الأفارقة على أكبر المعضلات وأكثرها خطورة على الاستقرار السياسي ، إذ لا تزال هذه المشكلة تفرز آثارها السالبة على الأوضاع في إفريقيا .

(٥) عبدالله عبدالرازق إبراهيم ، (مشكلة الحدود بني السودان وموريتانيا) في : مصر وإفريقيا ، مصدر سابق ، ص ٧٤ .

٢- دور الاستعمار الأوربي في تكريس الفوارق الإثنية :

(أ) سياسة فرق تسد (Divide and Rule) :

لم تكثف القوى الاستعمارية بوضع الحدود العشوائية ، بل راحت تعمل على إذكاء الصراع بين الجماعات المختلفة . لقد سعى الاستعمار إلى دعم بعض الجماعات القبلية دون الأخرى ، وكان المعيار الذي استند إليه هو موقف هذه الجماعات من النظام الاستعماري ، بالإضافة إلى درجة القوة أو الضعف التي تميز الجماعة القبلية نفسها ودرجة تأثيرها . وظهرت - نتيجة لذلك - بعض الجماعات المتميزة مثل الكريول في سيراليون ، والباجندا في يوغندا ، والباروتسي في زامبيا ، والكيكيو في كينيا ... الخ ومستفيدة من الوضع الذي خصها به الاستعمار ، تمكنت هذه المجموعات من الوصول إلى سدة الحكم خلفا للمستعمرين .

إلا أن المشكلة برزت حينما رفضت الجماعات الأخرى الخضوع لهذه الجماعات المتميزة بل "راحت تنظر إلى أية سياسة أو برامج تطرحها الحكومة المركزية لتحقيق الاندماج الوطني ، بأنها لا تعدو أن تكون دعوة لهذه الجماعات لتحويل ولاءاتها الإثنية إلى ولاء للجماعة المسيطرة التي ينتمي إليها رئيس الدولة ^(٦) .

لقد تسببت هذه السياسة الاستعمارية في خلق حالة من "الحساسية الإثنية" بين القوى المتميزة والمسيطرة من جانب ، والجماعات الأخرى المحرومة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا من جانب آخر . وقد أدى ذلك إلى أن باءت كل جهود النخبة الوطنية الرامية لخلق حس قومي مشترك بالفشل ، لأن هذه السياسات الاستعمارية خلقت أزمة بين هذه الجماعات . وبهذه الطريقة تمكن الاستعمار من غرس بذور الفرقة والاختلاف بين الجماعة الوطنية ، وعمل على تشجيع الصراعات العرقية ، وأتاح لها فرض النمو من خلال استراتيجية محكمة .

(ب) التنمية غير المتوازنة (Uneven Development) :

في إطار الهدف العام للاستعمار الأوربي ، والرامي إلى استغلال المناطق المستعمرة (بفتح الميم) كمستودعات للمواد الخام الرخيصة ، عمل المستعمرون - متى ما أتيح لهم ذلك - على تركيز المشاريع الإنتاجية في المناطق الساحلية وتحويلها إلى مزارع لإنتاج المحاصيل النقدية ومراكز للتعبدين ، بهدف استغلالها

(٦) إبراهيم أحمد نصرالدين ، (الاندماج الوطني في إفريقيا والخيار السوداني) ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (٦٣) ، مايو ١٩٨٤م ، ص ٢٧ .

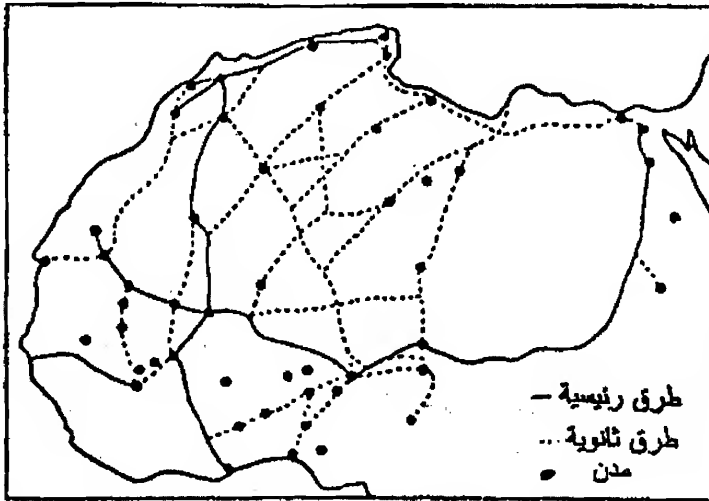
إلى أقصى حد ممكن بسبب قربها من موانئ التصدير وحركة المواصلات. لذلك فقد تركزت المشاريع الكبرى في المدن الساحلية ، بينما خلت المناطق الداخلية - في أغلب الأحيان - من مثل تلك المشروعات ، وقد لوحظ أن المدن الساحلية التي كانت قائمة قبل مجئ الاستعمار إلى إفريقيا ، نمت وازدهرت إبان فترة الاستعمار ، لكونها مراكز للتصدير والإستيراد بينما تلاشت المدن الداخلية التي أهملها الاستعمار بسبب موقعها .

إن الخريطة أدناه توضح هذه الحقيقة بجملاء ، حيث يلاحظ من خلالها أن المدن الساحلية لغرب إفريقيا في القرن السادس عشر ، قد استمرت ونمت ، بل نشأت مدن جديدة على الساحل ، بينما تلاشت أغلب المدن الداخلية .

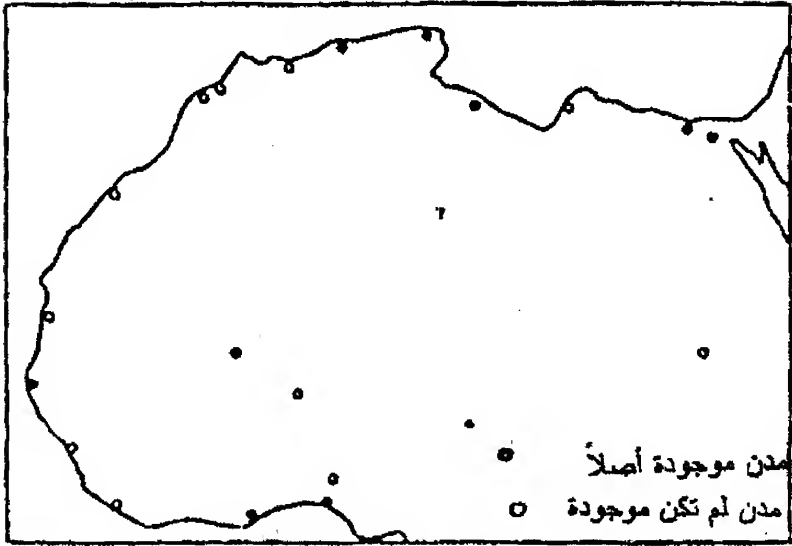
كذلك عمل الاستعمار - ولتسهيل عملية نقل هذه المنتجات - على مد خطوط النقل في المناطق الساحلية أكثر مما فعل في المناطق الداخلية . وقامت المراكز الإدارية الاستعمارية في هذه المناطق لمراقبة ترحيل وتصدير هذه المنتجات ، وفي ذات الوقت خصت المناطق القريبة من المراكز الإدارية ببعض الخدمات التعليمية والعلاجية ، بينما حرمت المناطق الداخلية البعيدة عن المراكز الاستعمارية من مثل هذا النوع من الخدمات ، وقد أدى ذلك إلى إضافة فوارق جديدة تتمثل في التعليم والصحة والخدمات بصفة عامة .

خريطة رقم (٢)

توضح غرب إفريقيا في القرن السادس عشر الميلادي



خريطة رقم (٢)
توضح غرب إفريقيا في القرن العشرين الميلادي



المصدر :

Lawrence A. Brown, Place, Migration and Development in the Third World. (London: Routledge. champman and Hall, inc. 1991, P. 19.

والجدول التالي يوضح حجم التفاوت بين المناطق الساحلية والداخلية في مجال التعليم في نيجيريا خلال الفترة الاستعمارية.

| شمال نيجيريا (الداخل) | | جنوب نيجيريا (الساحل) | | |
|-----------------------|---------|-----------------------|---------------|-------|
| الطلاب المقيدون | | الطلاب المقيدون | | |
| ثانوي | إبتدائي | تعليم ثانوي | تعليم إبتدائي | السنة |
| صفر | --- | ٢٠ | ١١,٨٧٢ | ١٩٠٦ |
| صفر | ٥٢١٠ | ٥١٨ | ١٣٨,٢٤٩ | ١٩٢٦ |
| ٢٥١ | ٧٠,٩٦٢ | ٩,٦٥٧ | ٥٣٨,٢٩١ | ١٩٤٧ |
| ٣,٦٤٣ | ١٨٥,٤٨٤ | ٢٨,٢٠٨ | ٢,٣٤٣,٣١٧ | ١٩٥٧ |

المصدر : عبدالسلام إبراهيم بغدادي ، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في إفريقيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، ٢٠٠٠م ، ص ٥٧ .

لكن ظروف المناخ ، وطبيعة الأرض ، والأوضاع الجغرافية بصورة عامة ، كانت في بعض الأحيان حائلاً دون ذلك ، ففي السودان مثلاً وجدت الأراضي الصالحة للزراعة والمياه اللازمة للري في أواسط البلاد ، وكانت نتيجة ذلك هو قيام مشروع الجزيرة في الوسط ، ولكن حيثما وجدت إمكانية إقامة مشاريع إنتاجية على الساحل ، عمل المستعمرون على إنشائها هناك بسبب سهولة النقل منها وإليها .

ولا شك أن اجتماع المكاسب الاقتصادية مع الفرص التعليمية لجماعة إثنية معينة ، سيؤدي إلى نهوض الإقليم الذي تقطنه هذه الجماعة مما يثير الجماعات الأخرى ، خاصة إذا رفضت الجماعة المسيطرة أن تشاركها الجماعات الأخرى خيارات إقليمها كما حدث في بياfra (نيجيريا) وكاتنجا (الكونغو) . وعلى الرغم من القضاء على هاتين المحاولتين الانفصاليتين في الإقليمين المذكورين ، فإنه قد تأكد "أن العوامل الاقتصادية تضافرت مع الاختلافات الدينية والثقافية أو القبلية ، لتجعل أقلبيات بعينها ترى في الانفصال وسيلة لتحسين ظروفها المعيشية بالاستقلال بثرواتها ، بدلا من تقاسمها مع أغلبية تعدها متسلطة ومغتصبة لخيراتها" (٧) .

(٣) الاستقلال واختفاء القيادات الكاريزماتية :

إن تحقيق الاستقلال وغياب القيادات الكاريزماتية التاريخية التي قادت البلاد الإفريقية إلى الاستقلال ، أديا إلى زيادة حدة المشاعر الإثنية بين الجماعات المختلفة داخل الدولة الإفريقية . فمن ناحية كان الاستعمار الأجنبي عنصر توحيد (Unified Element) للجماعات الوطنية ، حيث تخلت عن ولاءاتها التحتية - خلال مرحلة الصراع ضد المستعمر - لصالح الوطن . إلا أنه ، وبنييل البلاد الإفريقية لاستقلالها ، برزت الاختلافات العرقية والثقافية إلى السطح ، وقادت إلى صراعات بين هذه الجماعات نفسها . وقد وصف أحد الكتاب هذه الحالة وصفا دقيقا حيث قال :

"ما تكاد احتفالات الاستقلال تنتهي ، حتى تتجاذب القطر نعرات انفصالية تعتمد على القبلية أحيانا ، وعلى العصبية الدينية أحيانا أخرى ، وعلى الروح الإقليمية والوطنية تارة أخرى ، وعلى مزيج من هذه وتلك جميعا في بعض الظروف ، وكأن الوحدة الوطنية التي حملت البلاد على أعتاب الاستقلال لم تكن

(٧) محمد هاشم عوض ، (السياسات الاقتصادية والوحدة الوطنية) في : العجب أحمد الطريفي ، مصدر سابق ، ص ١٠٤ .

إلا حلفاً مؤقتاً أو طورياً عابراً من أطوار تلك البلاد ، استلزمه حاجات مقاومة الاستعمار وانتهت بانتهاء ذلك العهد وبنيل البلاد استقلالها" (٨) .

لقد كان السعي لتحقيق الاستقلال هو المظلة التي احتشدت تحتها كل القوى والجماعات الوطنية ، وكان الهدف واضحاً وهو إجلاء المستعمر ، ولم تثر حتى تلك اللحظة - بالطبع - المسائل المتعلقة بشكل الحكومة ولا تلك الخاصة بالتسمية الاقتصادية والاجتماعية ، لذلك لم تحدث صراعات بين الوطنيين خلال تلك المرحلة ، بسبب وضوح الهدف والاتفاق عليه من حيث المبدأ . وحتى في الحالات التي حدثت فيها بعض الخلافات بين الجماعات الوطنية ، فإنها كانت في الغالب تثور حول الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الاستقلال ، وليس على مبدأ الاستقلال نفسه ، ولا فيما يتعلق بالأوضاع بعده . ولكن غياب الأساس الموحد للجماعات المختلفة (الصراع ضد الاستعمار) بحصول البلاد الإفريقية على استقلالها ، قاد إلى صحوة إثنية عظيمة ، فالاستقلال نفسه أوجد فرصاً سياسية ومكاسب اقتصادية جديدة ، مما حدا بالجماعات الإثنية المختلفة إلى أن تتنافس للحصول عليها .

لقد استطاعت القيادات التاريخية أن تبني لنفسها مجداً اسطورياً بسبب نضالها من أجل التحرير ، ولقبت الشعوب هذه القيادات ألقاباً تعكس دورهم ونضالهم وتوضح مدى إعجاب الشعب بهم (٩) . وكان ذلك سبباً في التضاف الشعب حولهم وفي مقدرتهم على توحيد شعوبهم ، إلا أن القيادات التي خلفت هذه القيادات الكاريزمية - ولأنها تفتقر إلى هذه الميزات والجاذبية - فقد عمل بعضها على إذكاء الصراع الإثني بين الجماعات الوطنية لتشتيتها ، وبالتالي تسهيل عملية السيطرة عليها . كذلك فقد عمدت بعض القيادات التي تستند إلى قبائل كبيرة وقوية إلى بعث العامل الإثني وجعله أساساً للصراع حول السلطة ، حتى تتمكن من الوصول إلى أعلى مراتبها استناداً إلى قوة القبائل التي تنتمي إليها .

٤ / الفهم الخاطي لمبدأ تقرير المصير :

يرى بعض الكتاب أن الفهم الخاطي لتقرير المصير أسهم بدرجة كبيرة في الصحوة الإثنية ذلك "أن توسيع نطاق المبدأ بجعله يسري على الأقليات قد جعل

(٨) مدثر عبدالرحيم ، مصدر سابق ، ص ١٨ .

(٩) على سبيل المثال لقب سيكوتوري (غينيا) بالفيل المناضل ، وكوامي نكروما (غانا) بخريج السجون ، وجومو كينيي (كينيا) برمح كينيا الواح ، والأزهري (السودان) بالزعيم ... الخ .

كثيرا من الانتماءات السياسية والحدود القطرية محل تساؤل ومحااجة من قبل هذه الأقليات ذاتها" (١٠) ذلك أن مبدأ تقرير المصير الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة ، لا ينطبق على الأقليات بل قصد به مكافحة الاستعمار ، وتأكد من خلال مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة "عدم جواز الخلط بين حق تقرير المصير وبين حقوق الأقليات ... إن إتاحة حق تقرير المصير للأقليات إنما يشيع حالة من الفوضى في النظام الدولي خاصة وأنه يندر أن تجتمع لدولة كل عناصر التجانس ومقوماته" (١١) .

وبالفعل فقد أثار هذا الفهم الخاطئ لمبدأ تقرير المصير مشاكل عديدة حيث لوحظ أنه ، متى ما أحست جماعة ما بتمييزها العرقي أو الثقافي عن الجماعة الوطنية (عموم سكان الدولة) فإنها تبادر بالدعوة إلى تقرير مصيرها ، وتعتقد أنها تستند في دعواها إلى حق أصيل ومعترف به دوليا مما قوى موقف الأقليات وأكسبها قدرا كبيرا من الشرعية .

هـ- التحولات في النظام الدولي :

إن انهيار الاتحاد السوفيتي ، وتفكك المعسكر الاشتراكي في مطلع التسعينات ، مثل تحديا كبيرا أمام الحكومات الإفريقية ، حيث بادر المعسكر الغربي (المنتصر في الحرب الباردة) بفرض شرط الإصلاحات السياسية كأساس للتعامل مع هذه الدول .

وكانت النتيجة أنه "خلال خمس سنوات (١٩٩٠-١٩٩٥م) انتهى نظام الحزب الواحد في إفريقيا تقريبا ، وأصبحت الأغلبية الساحقة من الدول الإفريقية ذات نظم سياسية ديمقراطية ، مما جعل البعض يصف هذا العهد بـ "عصر التحرير الثاني" ، حيث استطاعت الحركات الاجتماعية ومنظمات المجتمع المدني الجديدة أن تواجه الجيوش ، وتم خلع العديد من الحكام الدكتاتوريين في أنحاء عديدة من القارة الإفريقية بالقوة أو عن طريق صناديق الاقتراع" (١٢) .

ففي عام ١٩٩٠م ، أوضحت الدراسات المسحية أن من بين ٥٢ دولة إفريقية لا توجد سوى ٦ دول فقط تعترف بالتعددية السياسية وهي (غامبيا ، السنغال ، بتسوانا ، موريشس ، مصر ، الجزائر) إلا أنه وما بين عام ١٩٩١م إلى ١٩٩٣م قامت انتخابات رئاسية في ٢٣ دولة إفريقية كانت نتيجتها انتقال السلطة في ١١

(١٠) نيفين عبد المنعم مسعد ، مصدر سابق ، ص ٤ .

(١١) نفس المصدر .

(١٢) محمود أبو العينين ، مصدر سابق ، ص ٢٧٧ .

دولة منها من الزعامات القديمة إلى زعامات جديدة بينما حافظت الزعامات القديمة على سلطتها في ١٢ دولة ، ووعدت ٢٠ دولة إفريقية باعتماد التعددية وإجراء الانتخابات (١٣) .

لقد ظل القادة الأفارقة منذ الاستقلال في هذه البلدان يعتمدون على حجة أن المجتمعات الإفريقية هي مجتمعات تعددية يغلب على العلاقات بينها طابع الصراع أكثر من التعاون ، وأن أفضل وسيلة لبناء القومية هو اتباع نظام الحزب الواحد الذي يمكن من خلاله حشد كل أفراد المجتمع - على اختلافهم - في إطار هذا الحزب حتى يتم تحقيق الوحدة الوطنية ، وأن التعددية ستفتح المجال أمام الاختلافات العرقية والثقافية التي يذخر بها المجتمع لتعبر عن نفسها سياسياً ، وهو ما يتعارض مع فكرة الوحدة الوطنية ، لأنه يؤدي إلى إعلاء العرقية والجهوية على حساب الولاء للوطن الأم.

لكن التحولات في النظام الدولي اضطرت القيادات التي وصلت إلى السلطة على أنقاض الأنظمة الدكتاتورية والشمولية ، إلى تبني نهج ديمقراطي باعتباره شرطاً مفروضاً من قبل المعسكر الغربي كأساس للتعامل مع هذه البلدان.

وبالفعل قادت الليبرالية في الدول الإفريقية إلى ضحوة عرقية واضحة ، وأدت إلى تسييس المشاعر الإثنية ، ففي الانتخابات التعددية التي جرت في إثيوبيا عام ١٩٩٥م لوحظ أن كل الأحزاب التي خاضت الانتخابات خاضتها "على أساس قبلي، ولم تكن هنالك أحزاب قومية أو دينية ، كما أن كل التنظيمات السياسية نشأت أساساً كحركات تحرير في الإقليم المعين تطالب بالانفصال عن إثيوبيا" (١٤) .

على أن الجدل ما يزال محتدماً حول علاقة الليبرالية بالصحة الإثنية. وعلى الرغم من الاتفاق على أن الليبرالية وتطبيق المبادئ الديمقراطية في أفريقيا قد قادت إلى صحوة إثنية، إلا أن البعض يرى أن هذه المسألة مؤقتة، ذلك أن الليبرالية تقود في المدى القريب إلى صراع إثني، لكن ومن خلال العملية الديمقراطية المستمرة ستقل حدة هذه الصراعات تدريجياً. وأنها كذلك ليست عامة لأن الليبرالية كانت لها علاقة عكسية مع الصراع الإثني في أفريقيا جنوب الصحراء في الفترة ١٩٨٨ - ١٩٩٧م (١٥).

(١٣) أمباي لو ، إشكالية انتقال السلطة في إفريقيا (مع التطبيق على نيجيريا) ، مركز البحوث والدراسات الإفريقية (جامعة إفريقيا العالمية) ، الخرطوم ، ١٩٩٨م ، ص ١٦٩-١٧٩ .

(١٤) مواهب محمد أحمد ، (القوميات الأثيوبية والتجربة الديمقراطية) ، مجلة دراسات استراتيجية ، العدد (٥) ، يناير ١٩٩٦م ، ص ١١٢ .

(١٥) Zeric Kay Smith, "The Impact of Political Liberalization and Democratization on Ethnic Conflict in Africa : An Empirical Test of Common Assumptions, The Journal of Modern African Studies, Cambridge University Press, U.K. 2000, P. 21.

يمكن القول إنه وعلى الرغم من عموم ظاهرة التعدد الإثني ، فإن للقارة الإفريقية خصوصية وتميزا في هذا الجانب ، وترجع أسباب هذه الخصوصية إلى عوامل تاريخية تتمثل في وجود عناصر متباينة في إفريقيا منذ أقدم العصور بالإضافة إلى سياسة الاستعمار التي قسمت القارة الإفريقية عشوائيا ، واستراتيجية الاستعمار القائمة على أساس مبدأ (فرق تسد) ، كذلك فإن غياب القيادات التاريخية من المسرح السياسي الإفريقي بسبب الموت أو الشيخوخة أو اعتزال العمل السياسي قد أدى إلى صراعات إثنية بسبب إفتقار القيادات الجديدة إلى الجاذبية والجماهيرية التي كانت تتمتع بها القيادات السابقة ، فرأت في بعث الإثنية فرصة للوصول إلى السلطة والاستمرار فيها . كذلك فإن الفهم الخاطئ لمبدأ تقرير المصير والتحول في النظام الدولي قد ساهما في زيادة الصراعات الإثنية في إفريقيا .